

المعارضة السياسية دراسة تحليلية لشروطها ووظائفها

الدكتور حافظ علوان حمادي الدليمي

كلية صدر العراق

Hafouthhh@yahoo.com

الملخص :

المعارضة السياسية دراسة تحليلية لوظائفها وشروط عملها . في ظل الموجة الثالثة للديمقراطية، والتأكيد على حقوق الإنسان السياسية، وما تذهب إليه الدراسات القانونية والسياسية، وما فرضته التجارب البرلمانية برزت المعارضة السياسية كركن أساسي في هذه التوجهات والمنظومات . بحيث لم يكن ممكناً الحديث عن نظام ديمقراطي حقيقي وديمقراطية فعلية بغياب المعارضة السياسية . فقد ارتقي الاهتمام بالمعارضة السياسية إلى درجة عدته واحدة من المؤسسات السياسية والدستورية للدولة . بل ذهب البعض بالقول من أنها واحدة من الوسائل التي من خلالها تحافظ على السلم المجتمعي وعلى فعالية النظام واستقراره ولا غرابة بالإشارة إلى قول الرئيس الأمريكي الأسبق (أبراهام لينكون) : «عندما يغيب صوت المعارضة يعلو صوت الرصاص» بل البعض أخذ المعارضة السياسية صوب التقديس والمهابة ففي بريطانيا هي «معارضة جلالة الملكة» . والمعارضة العراقية تاريخياً منذ فجر العهد الأموي ولحد الآن لم تحظي ولو بأذن واحدة تسمع أو بعين واحدة تبصر، وبهذا تاريخياً انتفي من الحياة السياسية القطب السالب «المعارضة» وبقي القطب الموجب «الموالية للحاكم» وحده دون أن يكون قادراً بالطبع على توليد الطاقة في الحياة السياسية العراقية، وهذا يتعارض تماماً مع قول هيرلندليس : (نشأ العالم من صراع الأضداد) وعليه هناك جهل أو تجهيل بأهمية المعارضة السياسية كونها تعالج إشكالية مستعصية تواجهها ولا تزال تواجهها الأنظمة السياسية لدى العالم الثالث إلا وهي منعها أو تحجيم دورها والأهم عدم استيعابها في أداها لوظيفتها لصالح تقوية النظام السياسي مما يدفع القوي السياسية المعارضة للجوء إلى وسائل قد لا تليق بنظام يدعي الديمقراطية . وقد تضمن بحثنا أربعة مباحث وعلى التوالي الأول بعنوان منظومات المعارضة السياسية و الثاني المعارضة في النظم السياسية والثالث وظائف المعارضة السياسية والرابع والأخير شروط عمل المعارضة السياسية . واهم ما جاء في الخاتمة إن المعارضة السياسية تعد مرتكزاً جوهرياً لا يمكن إغفاله أو التغاضي عنه سُميا في النظم السياسية الساعية لتحقيق الديمقراطية . وقد توصلنا إلى عدة نتائج، إن للمعارضة السياسية ووظائفها و أهدافها متعددة وواحدة من أهم تلك الوظائف تصب في تحقيق الأمن والسلم المجتمعي .

پوخته :

نۆپۆسیزیۆن لیکۆلینه وهیهکی شیکاری بۆ نه رکه کانی و مه رجه کانی له سایه ی شه پۆلی سییه می دیموکراسی ، وه جهخت کردن له سه ر مافی سیاسی مروق ، وه نه و ناراسته ی که لیکۆلینه وه یاسای و سیاسی ده یگریته بهر ، وه به فهرز بوونی نه زموونی په رله مانی ، نۆپۆسیزیۆن سه ری هه لدا وهک پایه کی سه ره کی له م رهوت و دامه زراوه . به جوریک که نه توانراوه یاس له سیسته میکی دیموکراسی راسته قینه بگریته به غیابی نۆپۆسیزیۆن . وه ناستی بایه خ دان به نۆپۆسیزیۆن بهرزه بووه بۆ په یه که که دانراوه به یه کی که له دامه زراوه سیاسی و ده ستوریه کانی ده ولته ت ، بگره هه ندیک ووتویه نه که یه کی که له و نامرزانیه که پارێزگاری له شیرازی کۆمه لگا و چالاکی سیسته م و هاوسه نگ بوونی ، سه یر نیه گه ر ناماره به ووته یه کی سه روکی پێشووی نه مه ریکا رپراهام لینکون بکه یین : (کاتی که ده نگی نۆپۆسیزیۆن نامیینی ده نگی فیه شه ک بنه د ده بیته) بگره هه ندیک به ره هه ندیک پێروژ و به هادار دای ده نیین وه له به ریتانیا (نۆپۆسیزیۆن شاره نه) . وه نۆپۆسیزیۆن له عیراق له میژوه له سه رده می نومه ویه کان هه تاکو نیستا ده رفه تی پینه دراوه که یه که گوێچکه گوێی لی بگریته یاخود به یه که چاویش بپینریت ، وه به م چه شنه ش جه مسه ری نیگه تیف نۆپۆسیزیۆن له ناو براوه و جه مسه ری پۆزه تیف شوینکه وتوانی ده سه لات ماوه ته وه . خوی به ته نیا بی نه وه ی بتوانی وه یه که به ره هه م بپینچته له ژبان سیاسی عیراقی ، وه نه مه ش ته واپ پێچه وانه ی وته ی هیرلندلیس : (دنیا بوونیات نراوه له به ره نگاری درێه که) .

بەم شىۋەيەش دواكەوتىۋى ھەيە لە گىرنگى پىدان بە ئۇيۇسىزىيۇن كە چارەسەرى كىشەى ئالۇز دەكات و ھىشتا بەرەنگارى دەكرىت لەلايەن دامەزراۋە سىياسىيەكانى جىھانى سىيەم وە ئەۋەش لە قەدەغەكردنى يا بچووك كردنى رۆلى دا وە ئەۋەش گىرنگىتر پەسەند نەكردنى لە پىناو پتەۋكردنى سىستەمى سىياسى بەمەش پال بە لايەنە سىياسىيە ئۇيۇسىزىيۇنەكان دەكات كەئاراستەيەك بگىرنە بەر گونجاو نەبىت بۇ سىستەمى دىموكراسى . وە ئەم تۈيۈنەۋەيە چوار تەۋەر لە خۇدەگىت بەم رىزىبەندىيە يەكەم بە ناۋىنشانى دامەزراۋە ئۇيۇسىزىيۇنەكان و دوۋەم ئۇيۇسىزىيۇن لە سىستەمى سىياسى و سىيەم ئەركەكانى ئۇيۇسىزىيۇن و چوارەم مەرجەكانى كاركردى ئۇيۇسىزىيۇن وە گىرنگىرەن دەرنە نجام كە ھاتوۋە لە كۇتايدا كە ئۇيۇسىزىيۇن بە رەھەندىكى جەۋھەرى دادەنرىت كە ناتوانرى پشت گوى بكرىت ياخود بەلارىدا بىرىت لە سىستەمى سىياسى خواراۋ بۇ بەدەيەنەنى دىموكراسى . وە دەمانگەيىت بە كۆمەلىك ئە نجام ، ئۇيۇسىزىيۇن ئەركەكانى و نامانجە جىاۋازەكانى و يەكلىك لە گىرنگىرەن ئەۋ رۆلانە كاردەكات بۇ بەدەيەنەنى ئارامى و ئاسايش و شىرازى كۆمەلگا .

Abstract:

Political Manifestation An analytical study of its functions and working conditions. The subject of political vulnerability occupies an important place among those who study political systems and those who are keen on democracy, not to mention those political groups aspiring to power. The political opposition has risen to the point where it has become one of the political and constitutional institutions of the state. Some have argued that it is one of the means by which it maintains the social peace, the effectiveness and stability of the regime, and, oddly enough, by referring to former US president Abraham Lincoln: The voice of the opposition is outstripped by the sound of bullets. «Some even took the political opposition to sanctification and prestige. In Britain, it is» the opposition of Her Majesty the Queen «

However, there is ignorance or ignorance of the importance of political opposition because it addresses the intractable problem faced by the political systems in the third world, which is to prevent or reduce the role and most important not to absorb in the performance of its function in favor of strengthening the political system, prompting the political forces opposed to resort to means that may not fit the system Claims democracy ... in accordance with the rule that «there is no real democracy without political opposition The political opposition represents one of the democratic leaders and an indicator of the improvement of the political system and the effectiveness of its three constitutional institutions, and to face mistakes and correct them. More importantly, the alternative was put forward and our research included four questions. And the second is the political opposition systems, the second is the political opposition in the constitutional systems, the third is the political opposition, and the fourth and final subject is the terms of the political opposition The most important conclusion is that the political opposition is an essential element that can not be ignored or overlooked, especially in the political systems that seek to achieve democracy. We have reached ten conclusions, the most important of which is that the political opposition and its various objectives and objectives, one of which is conducive to achieving security and social peace.

المقدمة

يحتل موضوع المعارضة السياسية مكانة هامة من لدن دارسي النظم السياسية و أولئك الحريصين علي الديمقراطية فيه ناهيك عن تلك الجماعات السياسية الطامحة للوصول إلي السلطة.... طبقاً للقاعدة التي تنص بأن « لا ديمقراطية حقيقية بدون معارضة سياسية » فالمعارضة السياسية تمثل واحدة من الممارسات الديمقراطية و مؤشراً علي رقي النظام السياسي وفعالية مؤسساته الدستورية الثلاث، ومواجهة الأخطاء وتصحيحها و الأهم من ذلك طرح البديل . ومصدر عدم الاكتراث لأهمية المعارضة السياسية وضرورتها كقوة فاعلة للحياة السياسية يعود للأسباب التالية:-

- ١- النظام البرلماني لم تستقر أسسه ومبادئه .
- ٢- الديمقراطية لم تتبلور بعد .
- ٣- النظرة السلبية لأحزاب المعارضة كونها أداة تفريق .

فرضية البحث :

تعد المعارضة السياسية مرتكز أساسي من مرتكزات الأنظمة النيابية البرلمانية، وصورة واضحة ومهمة من صور الديمقراطية التي تحافظ علي فعالية النظام السياسي وشرعيته، وعليه لابد من توافر شروطاً لعملها وتحديداً لوظائفها لتتلاءم مع الإطار المؤسساتي والحركي لها .

إشكالية البحث :

تتجسد إشكالية بحثنا «المعارضة السياسية دراسة تحليلية لوظيفة المعارضة وشروطها»، في نقطة محورية تتحدد بعدم الإدراك والوعي لأهمية والية عمل المعارضة السياسية، إضافة إلي هشاشة الإطار المؤسساتي والحركي الذي تعمل فيه مما أفضي إلي تضاعف وضعف دورها في عمل النظام السياسي .

أهداف البحث :

- هنالك أهداف متعددة نرمي إلي الوصول إليها من خلال بحثنا هذا نتلخص في :-
- ١- للمعارضة السياسية الفاعلة دور مهم في زيادة كفاءة و فعالية و شرعية النظام السياسي .
 - ٢- للمعارضة السياسية أهداف وغايات واطر تعمل، لابد من إن تكون واضحة لتحقيق الغاية من وجودها.
 - ٣- معرفة الشروط الذاتية والموضوعية لعملها .

منهجية البحث :

اعتمد بحثنا علي المنهج «التحليلي المقارن» .

هيكلية البحث :

في ضوء الفرضية التي اعتمدها البحث في هذه الدراسة حدد هيكلية البحث الموسوم «المعارضة السياسية دراسة تحليلية لوظائفها وشروطها» في ثلاث مباحث . جاء المبحث الأول منظومات المعارضة السياسية الذي قسم إلي ثلاث مطالب المطلب الأول المعارضة والمنظومة السياسية . في حين جاء الثاني حمل عنوان المعارضة السياسية والمنظومة الفكرية، أما المطلب الثالث عنوانه المعارضة السياسية والمنظومة القانونية. أما المبحث الثاني فقد تطرق لدراسة المعارضة السياسية في النظم الدستورية في ثلاث مطالب الأول حمل عنوان المعارضة السياسية في النظم الشمولية والثاني المعارضة السياسية في النظم البرلمانية أما الثالث فقد جاء بعنوان المعارضة السياسية في النظم الرئاسية أما المبحث الثالث حمل عنوان وظائف المعارضة السياسية متضمناً مطلبين الأول الوظيفة المؤسساتية للمعارضة السياسية والثاني الوظيفة السياسية للمعارضة . أما المبحث الرابع عنوانه شروط المعارضة السياسية . وتضمن مطلبين الأول الشروط الذاتية للمعارضة والثاني يتحدث عن الشروط الموضوعية للمعارضة السياسية . والخاتمة .

المبحث الأول منظومات المعارضة السياسية

في هذا المبحث نعرض بالإفصاح والاختصار لأهم منظومات و منتظمات المعارضة السياسية الأساسية من «سياسية وفكرية وقانونية» التي ترتبط بها موضوعياً و واقعياً والتي تعد مقومات أساسية لتشكيل المعارضة، إذ خلالها يمكن معرفة المزيد من وظائف وشروطها .

المطلب الأول : المعارضة والمنظومة السياسية

تتضمن المنظومة السياسية الأحزاب و المعارضة السياسية

أولاً : الأحزاب السياسية :

فإذا أقرنا بصواب ثنائية القاعدة الفلسفية التي تقول « لا ديمقراطية حقيقية إلا في ظل التعددية الحزبية، ولا معارضة فعلية إلا بوجود الأحزاب السياسية »فعلي أساسه تعد الأحزاب السياسية ركنين أساسيين (للمدقراطية والمعارضة السياسية) وبدونها لا يستقيم الحديث عن وجود معارضة سياسية فعلية و ديمقراطية حقيقية .فإن وجودها يسهم إسهاماً كبيراً في خلق النخب السياسية، فهي تمهد السبيل أمام عناصر جديدة للدخول في العمل السياسي، وتعمل علي إبراز قدراتها، وتعدّها لتبوء المناصب القيادية، وتقدم الدعم اللازم لها في المعارك الانتخابية بهدف إيصالها إلي السلطة . فغياب الأحزاب السياسية يساعد علي استمرار النخب التقليدية في الحكم، بحيث تتم عملية التناوب في السلطة فيما بينها . وهذا يعني استمرار الجمود وعدم التجديد السياسي في مؤسسات الدولة، واختفاء المعارضة، علي الرغم من تبدل الأشخاص في سدة الحكم .(١) فالرابطة التي تربط الحزب بالديمقراطية، لها شروط ،إذا اتصف حزب بالصفة الديمقراطية يتطلب الأخذ بشروط موضوعية، أولها إن ينشأ في مجتمع ديمقراطي وفي ظل سلطة ديمقراطية، ويرتكز في هيكله التنظيمي ونشاطاته و قراراته وتحديد قياداته علي المبادئ الديمقراطية . التي يقدم الحزب و المسؤولين السياسيين في التنظيمات الداخلية بعيداً عن الانتماءات الشخصية . وهكذا يكون إن للأحزاب دور ايجابي في الأنظمة الديمقراطية، وهي ركن أساسي من أركانها، ولكنها تصبح خطراً علي الديمقراطية وتشوه المعارضة السياسية وتحرفها عن مسارها الطبيعي عندما تأخذ منحاً عسكرياً أو طائفياً أو مذهبياً أو عرقياً، وهذا المنحى يشل الحوار السياسي، ويقضي علي الحريات، كما و تشكل الدعوات الطائفية والمذهبية والعنصرية تناقض لمبدأ المساواة، الذي هو واحد المبادئ الأساسية للديمقراطية والمعارضة السياسية .(٢) علماً إن ظهور الأحزاب وتطورها قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بشيوع المبادئ الديمقراطية كالأخذ بمبدأ الاقتراع العام في اختيار أعضاء المجالس النيابية و زيادة نفوذها باعتبارها الجهة التي تمثل الشعب و تنوب عنه في تولي مظاهر السيادة، ما دفع أعضاء هذه المجالس إلي إقامة تكتلات برلمانية تبعاً للانسجام و التجانس بغية العمل بصورة جماعية . وبالاتقال بالحديث عن البناء التنظيمي للأحزاب وارتباط ذلك بالتنظيم بالمعارضة السياسية. فالأحزاب «المركزية» مثلاً تكون قيادة الحزب هي صاحبة الكلمة العليا والأخيرة في اتخاذ القرارات ضد أو مع الحكومة وإما الأحزاب «الاديولوجية» حيث تتضاءل مساهمة القيادات الدنيا والقواعد في المشاركة في إبداء الرأي والاعتراض أو القبول علي قرارات الحكومة أو سلوكها . في حين نجد إن للقيادات المحلية أو القواعد دور واضح في اتخاذ القرارات . إما بالنسبة «للأحزاب اللامركزية»، ومثلها الأحزاب الليبرالية في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية فالمعارضة تحتل مواقع متقدمة في مؤسسات الدولة الرسمية . إما الأحزاب القائمة علي علاقات عمودية فإن المعارضة السياسية فيها تعتمد علي العلاقة ما بين القيادات والقواعد في نظام انضباطي متشدد شبه عسكري، وتقوم هذه الأحزاب علي أساس الإيمان شبه المطلق بالقيادة (النخبة أو الفرد) ومن ثم تقوم القيادة بالهيمنة المطلقة علي قواعد الحزب .(٣) وتسعي الأحزاب بصورة عامة إلي توجّه عنايتها و اهتمامها إلي القواعد الشعبية والجماعات المؤثرة في المجتمع من أجل الحصول علي تأييدها و أصواتها في الانتخابات، لتغيير مواقعها من المعارضة الي السلطة . وذلك من خلال وضع البرامج التي تحضاً بتأييد تلك الجماعات .

(١) عصام سليمان : مدخل الي علم السياسة ، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ٢ بيروت ١٩٨٩ ، ص ٢٥٤-٢٥٥

(٢) عبد الحميد رشيد :- التحول الديمقراطي و المجتمع المدني، مناقشة فكرية، وأمثلة لتجارب دولية، دار المدي للثقافة والنشر، بيروت، ٢٠٠٣، ٦٠-٦١ .

(٣) Maurice Daurger . Les parties politiques , Armand Colin , Paris , ١٩٧٩ , P . ٧٠ .

وما تجمع عليه الأحزاب في النظم الديمقراطية هو إن نجاحها لا يقاس بالثبات على المبادئ والعقيدة والإخلاص لبرنامج الحزب، ولكن يقاس بعدد الانتخابات التي فاز بها. وبعبارة أخرى، يظل دائماً وجود الأحزاب ونشاطها مرتبطاً بمسألة المشروعية القانونية والشرعية الاجتماعية قبولاً أو رفضاً سماحاً أو منعاً طبقاً للمزاج الاجتماعي العام لفلسفة النظام السياسي وطبيعة النظام الحزبي.

ثانياً : المعارضة السياسية

المعارضة السياسية كمصطلح تشير إلى عدة أنواع من الفعاليات والنشاطات التي تمارس في المجتمعات باعتبارها معارضة لسياسات أو لوظائف الآخرين، أو لبيان عدم الموافقة على هذه السياسات أو الوظائف، أو للدفاع عن رأي معين أو موقف سياسي معين أو اجتماعي معين. (١) إن ما تعنيه منظومة المعارضة السياسية، هو عمل القوي السياسية ضد من هو في السلطة (٢) وعليه فالمعارضة مظهر من مظاهر الحكم الذي ينقسم بين طرفين أحدهما يكون في السلطة «الحكومة» والآخر خارج السلطة «المعارضة». أي إن المعارضة تعبر عن القوي غير المساندة للحكومة والتي تقف موقف الضد أو الرفض منها. والمعارضة هي «قوة توازن» ضرورية في المجال السياسي وهي تقوم بواجب واحد من أهم الأدوار في صناعة الاستقرار في المجتمعات الحديثة (٣). وهناك من يقصر المعارضة السياسية على «الأحزاب» حصراً بالقول «إن استخدام مفهوم «الأحزاب» السياسية هو التنظيم المناسب للتعبير عن المعارضة السياسية في النظم الديمقراطية» (٤). ويذهب أحد الكتاب بالقول بأن للمعارضة السياسية معنيين أحدهما عضوي (شكلي) والآخر مادي (موضوعي) (٥).

١- المعارضة السياسية بمعناها «العضوي» أو «الشكلي» هي الهيئات التي تراقب الحكومة وتنتقدها وتستعد للحلول محلها، فيقال بهذا المعنى تولت المعارضة السلطة في إغراق انتخابات جديدة.

٢- المعارضة السياسية في معناها المادي (الموضوعي) هي النشاط المتمثل في رقابة الحكومة وانتقادها والاستعداد للحلول محلها، فيقال لكل مواطن حق معارضة سياسة الحكومة، ويمارس المواطن هذه المعارضة بوسائل متعددة أهمها الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة

(١) ليوناردو شابيرو: المعارضة السياسية في الدول ذات الحزب الواحد، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٣، ص ٩.

(٢) عصام سليمان: مصدر سابق، ص ٢٥٧.

(٣) عبد الله بليقز: المعارضة والسلطة في الوطن العربي، مجموعة باحثين، أزمة المعارضة السياسية في الوطن العربي، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠١، ص ١١.

(٤) Robert A. Dahl, patterns of oppositions, in: Robert A. Dahl (ed), political oppositions in Western Democracies, New Haven, CT: Yale university press, 1955, P.332.

(٥) نيفين عبد الحق مصطفى: المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي، ط ١، مكتبة الملك فيصل الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٤.

وتتميز المعارضة السياسية بخصائص عامة توضح ذاتها وهي :

- أ- النسبية :- إذ إن المعارضة ظاهرة سياسية نسبية تتحدد مدياتها وفق الظروف والحدود المسموح لها بالعمل .
- ب- التناوبية :- بمعنى تبادل الأدوار بين الحكومة والمعارضة فكل طرف قد نجده تارة في السلطة وتارة أخرى خارجها
- ت- الوضوح :- اي وضوح عمل المعارضة أو غموضها حسب حرية العمل المتاح لها .
- ث- عدم استقرار المعارضة، فهي تتأرجح بين القوة والضعف وفقاً لدرجة تماسكها وتنظيمها، فينعكس ذلك على ايدانها وسلوكها .
- وتستخدم المعارضة لتحقيق هدفها المركزي» الوصول الي السلطة « عدة تكتيكات واستراتيجيات متنوعة.(١)

١- إستراتيجية استخدام الوسائل العنيفة في الوصول إلى السلطة، فالمعارضة تعتبر الحكومة ضد مصالحها وإرادتها وعقيدتها، وبالتالي تهدف إلى هدم الكيان الحكومي القائم وتغييره، تغييراً جذرياً و كلياً والحلول مكانها وهي إستراتيجية «القوي الثورية» التي لا تسمح لها الأنظمة بالعمل الشرعي، وهي ترفض التعامل مع الحكومة أو العمل ضمن إطارها

٢- إستراتيجية الحصول على أغلبية أصوات الناخبين من أجل الوصول إلى السلطة وتشكيل الحكومة. وهذه الاستراتيجية تأخذ بها كل النظم الحزبية وبالذات في ظل نظام الحزبين، حيث الحزب الفائز بأغلبية الأصوات يسعى لتشكيل الحكومة.

٣- إستراتيجية كسب المزيد من المؤيدين والأصوات لحزب المعارضة و آراءه وبرامجه من أجل الحصول على مقاعد، أو تشكيل ائتلاف مع الحكومة لعدم قدرته على الحصول للأغلبية لوحده وبالتالي يشكل الحكومة بمفرده .

٤- إستراتيجية البحث عن تأييد لها لدى جماعات الضغط والمصالح والجماعات والنقابات ذات التأثير

والحصول النهائية لهذه الاستراتيجيات في المجتمعات الديمقراطية الحديثة هو إن القرار السياسي من صنع المعارضة بقدر ما هو من صنع الفئة الحاكمة . فهذه الأخيرة تجد نفسها دائماً تحت ضغط المعارضة مضطرة للتصرف بأسلوب يسمح لها من تخفيف هذا الضغط وليس زيادته، وإلا فأنها ستخسر في الحالة الأخيرة وستجد نفسها مجبرة على التخلي عن مواقعها، هذا ما نلاحظه في عمليات تبادل السلطة في المجتمعات الديمقراطية، إذ عندما تعجز الفئة الحاكمة عن استيعاب حالات الضغط العام التي تسببها لها المعارضة، فأن النتيجة تكون بقبولها باستبدال الأدوار والمواقع مع الأطراف المناهضة لها.(٢) وعليه فأن المعارضة السياسية تعد الركيزة الأساسية و المهمة في النظم الديمقراطية، ومؤشراً على رقي النظام السياسي وفعالية مؤسساته الدستورية والحزبية وعلى التداول السلمي للسلطة ناهيك عن دورها الايجابي و المهم في تقويم ايداء مؤسسات الدولة .

(١) عصام سليمان : مصدر سابق ، ص ٢٥٨ .

(٢) خضر الخضر :- مفاهيم اساسية في علم السياسة، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، لبنان ، ط ٢ ، ٢٠٠٨، ص ٢٤١

المطلب الثاني المعارضة السياسية والمنظومة الفكرية

يتطرق هذا المبحث الي منظومتين (الحرية والديمقراطية) باعتبارهما لازمتين للمعارضة السياسية لا تستقيم المعارضة بدونهم .

أولاً:- الحرية

فالحرية تعني أولاً حرية الفرد في تحديد سلوكه، وثانياً حرية المحكومين في تحديد مصيرهم الجماعي بأنفسهم، مع التسليم بأن لهم حقوق أساسية في إدارة شؤون الحكم، وبرزت تلك الحريات هي الحرية السياسية ويبرز التلازم بين منظومة المعارضة ومنظومة الحرية جلياً، إذا غابت الأخيرة تختفي الأولى ومنظومة الحرية تتوزع علي :-

١- حرية التعبير : و يراد بها حرية نقد الحكام و نقد تصرف الحكومة و منهجها و نقد النظام. وحرية التعبير تؤدي إلي كبح الطغيان، فإن أفراد المجتمع لهم حق مقاومة السلطة السياسية بالطرق القانونية وبالوسائل السلمية، ولهم حق كشف ما تستره السلطة. (١)

٢- حرية الحصول علي المعلومات : وهي الحق المكفول بحكم القانون بالوصول علي مصادر المعلومات وتداولها، للتحري عن الحقيقة الواجب معرفتها. (٢)

٣- حرية التنظيم : وهي الحق والحرية في تشكيل كافة أنواع التنظيمات غير الحكومية المستقلة والانضمام إليها بهدف الوصول إلي السلطة و التأثير في قراراتها .

ويتوقف مستوى تحرك المعارضة علي تلك الدرجة من الحرية التي يتيحها النظام الحاكم إمام من هم خارج دائرة الولاء له . فبعض الدول كبريطانيا تفرد مساحة واسعة من الحرية موازية تقريباً لتلك التي تملكها الفئة الحاكمة، حيث تستطيع المعارضة الإعلان صراحة عن برنامجها، وآراءها في كل ما يدور من أحداث و أمور، وحيث تشكل حكومة الظل فعلية تتابع كل ما يحصل في البلاد علي شتي الصعد، وفي كل الإدارات، مع حرصها الشديد وتمسكها بالمؤسسات القائمة باعتبارها مراكز أساسية للنظام السياسي القائم في حين يتم التغيير علي صعيد الممارسة والتطبيق ليس أكثر. (٣)

(١) وداني أ ، سمولا : حرية التعبير في مجتمع مفتوح، ترجمة كمال عبد الرؤوف ، الجمعية العربية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط١، القاهرة ١٩٩٥ ، ص ٢٤ .

(٢) علي خليفة الكواري : أزمة الديمقراطية في البلدان العربية، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٥١ .

(٣) خضر خضر : مصدر سابق ، ص ٢٣٨ .

وتعد هذه الحريات دعائم النظام الديمقراطي فضلاً عن المساواة التي تشكل الدعامة الثانية، إذ إن إطلاق الحريات العامة تعبير عن جوهر الابداء الديمقراطي، حيث تشكل بمجملها الحريات المدنية والسياسية وغياب هذه الحريات يعني نفي فكرة التسامح بشكل عام الذي يولد أزمة في النظام السياسي ويؤدي إلى تغييب الحوار واللجوء إلى العنف. فغياب الحوار هو نتيجة لانعدام الحرية في التفكير وعدم التسليم بحق الآخرين في حرية التفكير والاعتراف بحقه في إبداء الرأي. (١) وتبقى قضية الضمانات الحقيقية لكفالة الحقوق وصيانة الحريات محصلة حضارية لسلوك الدولة وسلطاتها والأجهزة المنبثقة منها من ناحية، ومن ناحية أخرى سلوك المجتمع الذي تحكمه، أي استيعاب الثقافة الديمقراطية و تمثيلها في السلوك الاجتماعي. (٢) إن أهم ضمانات الحريات العامة هو الفصل بين السلطات، ومبدأ الشرعية وسيادة القانون والرقابة القضائية، وتأتي المعارضة في احدي هذه الضمانات القانونية، فلا شك أن تمكين المواطن من الاختيار بين مذاهب وسياسات مختلفة يعد احد ممارسات الحريات العامة. فضلاً عما تقوم به المعارضة المنظمة (الأحزاب) من تنظيم وترتيب الأفكار والمبادئ الاجتماعية والسياسية المختلفة والتي بغير هذه الثقافة السياسية لا تستطيع أن تحمي الحريات العامة، كما أن وجود المعارضة في البرلمان هي ضمانة أخرى لحماية الحريات من الانتهاكات والاعتداء عليها ولو بشكل غير مباشر عن طريق التوسع في حالات الاضطراب الأمني و اعلان الاحكام العرفية وحالة الطوارئ.

ثانياً الديمقراطية :-

واللازمة الأخرى للمعارضة السياسية «الديمقراطية» والتي عبر عنها بشكل صريح وواضح الفقيه «كلسن» بالقول :- «أن المعارضة عماد الديمقراطية... وأن العداء للمعارضة يخفي عداءً للديمقراطية ذاتها». (٣) فالديمقراطية تعني «النظام السياسي الذي يتيح فرصاً دستورية منتظمة لتغيير الفئة الحاكمة». وهي نظام حكم ومنهج سلمي لإدارة الاختلاف في الرأي والتعارض في المصالح مع اقرار وحماية وضمان ممارسة حق المشاركة السياسية الفعالة من قبل الكثرة في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة للجماعة السياسية بما في ذلك تداول السلطة وفق شرعية دستور ديمقراطي. (٤) والديمقراطية تحتاج الي اساس اجتماعي و ثقافي وحضاري قادر علي اعتماد اصول الممارسة الديمقراطية من مسائل ومشاركة شعبية وتداول سلمي للسلطة، وحكم القانون و المؤسسات واعتماد المواطنة اساساً للانتماء. ولا تتم اي تجربة ديمقراطية بدون ديمقراطيين في الحكم والمعارضة، بهذا المعنى، فهي مسؤولية شعبية و رسمية لا بد من تأطيرها في مؤسسات قانونية وسياسية بضبط عملها الدستور وقد عبر عنها (روبرت دال) بالقول انها :- «نظام حكم الكثرة»، إذ لاحظ أن الممارسات الديمقراطية الراهنة في الدول التي استقرت بها النظم الديمقراطية لم تبلغ بعد حكم الشعب» (١) نخلص من ذلك الي حقيقتين :-

الاولى، هي مسؤولية الحكام امام المحكومين الذين يستطيعون بأصواتهم ان يرفضوا حاكم ويختاروا اخر . الثانية، هي امكانية وصول المعارضة للسلطة سلمياً، فالديمقراطية لا تعكس معناها الحقيقي ما لم يكن للمعارضة فرصة جدية، وما لم يكن في النظام ذاته الاليات التي تسمح لمن هو في الاقلية السياسية اليوم ان يصبح في الاغلبية السياسية غداً وان يمارس السلطة.

والديمقراطية علي صعيد الممارسة تقتضي :-

١- الحرية :- غالباً ما تقتصر الديمقراطية، كسلطة بقدر ضمان هذه السلطة لقيم الحرية. باعتبار الحرية مبدأ وقيمة عليا. وهناك ثلاث حريات لا يقوم نظام الحكم الديمقراطي بدونها. وهي حرية الرأي والتعبير، وحرية الوصول علي المعلومات و تداولها والبديله لمصادر المعلومات الرسمية، وحرية تشكيل كافة انواع التنظيمات المستقلة والانضمام اليها. (٢)
٢- التعددية :- وتعني حق الافراد والجماعات تأسيس الاحزاب والتعبير عن الاراء والافكار والمناذاة بالمصالح والاهداف والدفاع عنها في جو حزبي تعددي تنافسي .
٣- التداول السلمي للسلطة :- هو المبدأ القاضي بأن تتعاقب علي السلطة القوي السياسية المتنافسة، فتصل المعارضة الي السلطة بعد ان تصبح اغلبية، والاغلبية السابقة تحل محلها في المعارضة بعد ان تفقد صفتها كأغلبية. (٣) وعليه تعد الانتخابات قاعدة النظام الديمقراطي والمؤشر الاول عليه، فهي طريقة لتعيين الحكام وهذا يتطلب منافسة حرة وغير عنيفة وسلمية تتكرر بانتظام بين جماعات جري تنظيمها لغرض كسب السلطة هذا من جانب ومن جانب اخر فأن غياب المعارضة، وبقاء السلطة بلا تغيير في ايدي طرف واحد يشل الاصلاح السياسي والتحول الديمقراطي.

(١) محمود منير: الحرية الاكاديمية في الجامعات العربية دراسة تحليلية مقارنة في الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ٢٠٠٢، ص ١٣٧.

(٢) كريم يوسف كشاكش: الحرية العامة في الانظمة السياسية المعاصرة، منشأة المعارف، الاسكندرية، طبعة ١، ١٩٨٧، ٤٩٤.

(٣) نقلاً عن :- اشرف مصطفى توفيق : المعارضة، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ت)، ص ٢٢.

(٤) علي خليفة الكواري : مفهوم الديمقراطية المعاصرة، مجموعة باحثين «المسألة الديمقراطية في الوطن العربي سلسلة كتاب المستقبل العربي ١٩» مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٢٥.

المطلب الثالث المعارضة السياسية والمنظومة القانونية

والمراد بالمنظومة القانونية «الشرعية والمشروعية» وهما لازمة قانونية اجتماعية عليها يتوقف شرعية المعارضة السياسية من عدمها .
أولاً : الشرعية :-

الاصل الموضوعي للشرعية يرتبط بالنظام السياسي أولاً، وبالشرعية والمشروعية للسلطة السياسية ثانياً، وما المعارضة السياسية الا واحدة من منظومات مؤسسات النظام السياسي، لهذا فان اي رغبة فعلية لتحول الي نظام ديمقراطي حقيقي، ترتبط واقعياً وموضوعياً بالشرعية الاجتماعية، لان التحول يعني السلطة، والمواطن، ويمس الدولة كما يمس المجتمع . (١) والسلطة تكون شرعية اذا كان من يمارسها وطريقة ممارستها لها تتفق مع الرأي السائد في المجتمع حول ذلك . الشرعية هي الصفة التي يجب ان تملكها حكومة ما . بشرط ان هذه الصفة تتفق و الرأي السائد في الفئة الاجتماعية ... فهي ايمان غالبية اعضاء المجتمع ايماناً حقيقياً بأن السلطة يجب ان تمارس بطريقة مقبولة اجتماعياً والا فقدت مبرر طاعتها . (٢) وعليه فجوهر الشرعية هو قبول الاغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم ان يحكم، وان يمارس السلطة . والعنصر الجوهري من عناصر الشرعية الا وهو القبول الحقيقي من جانب المحكومين بالحكم، وبالتالي افراس الولاء والتعبير عنه بسلوك التأييد والطاعة التلقائية . (٣) وتبرز شرعية المعارضة السياسية، عندما يعجز النظام من ايجاد الحلول اللازمة بالازمات التي يمر بها، وفشله بتنفيذ الوعود التي تعهد بها لناخبيه، عندها تجد الاغلبية الشعبية ضالتها بالمعارضة السياسية للخروج من تلك الازمات بما تطرحه من حلول وبرامج قابلة للتطبيق، فتحوز علي الثقة والتأييد الشعبي، وعندها يمكن الحديث عن شرعية المعارضة . وما تنفرد به الشرعية انها تمثل مطالب اجتماعية مهمة، وعلي هذا تعد الشرعية كمرادفة للديمقراطية، والتي تقتضي محاسبة الحكومة ليس وفق شروطها، وانما وفق قواعد تحضي برضي اغلبية المواطنين، وهي لذلك لا تملك حرية تغييرها وقت ما تشاء . وعليه فالركيزة الاساسية للشرعية رضا المحكومين، المهم ان السلطة شرعية اذا كسبت رضا اغلبية الشعب حتي ان لم تكن مستندة الي سبب شرعي كالدستور او القانون، فالشرعية هي الاصل الذي يفترض ان يستند اليه القانون ومن ثم المشروعية .

ثانياً :- المشروعية :-

فالمشروعية تعني خضوع السلطة للقانون فلا يجوز لها ان تتخذ قراراً او تقوم بعمل مادي الا بمقتضى القانون وتنفيذاً له . (٤) بمعنى اخر فالمشروعية تعني خضوع نشاط السلطة للقانون الوضعي والذي يعني، بصورة عامة سيادة القانون و ضرورة مطابقة تصرفات وافعال الحكام و المحكومين لاحكام القانون . والقانون هنا بمعناه الاوسع ويقصد به القواعد التي تتصف بصفة الالزام مع مراعاة التدرج التشريعي ابتداءً من الدستور فالقانون العادي ثم اللوائح التنفيذية ، اذ تخضع الاجهزة التشريعية و التنفيذية والقانون العادي والمواطنون للدستور والتشريع واللوائح . (٥) ويقدر ارتباط المعارضة السياسية القانونية «بالمشروعية» فالاخيرة هي الجهة الوحيدة التي تملك الحق في تحديد شرعية المعارضة من عدمها، دستورياً وقانونياً . «شرعية» اذا اكتسبت المعارضة حق الوجود والعمل والافصاح عن ذاتها واشخاصها وبرامجها . والمعارضة «غير شرعية» فتمنع قانونياً وتحاسب اجرائياً، فتتحول من العلنية الي السرية . فالشرعية والمشروعية، ماهي الا قيم وقناعات اجتماعية و منظومات من القواعد القانونية . ومع اقرارنا بضرورة وجودهما، الا ان الاشكالية الواقعية تظل قائمة وهي حدود قدرة المعارضة السياسية في الافصاح عن ذاتها وطرح برنامجها والدفاع عن وجودها .

المبحث الثاني : المعارضة السياسية في النظم الدستورية

المعارضة السياسية موجودة في كل نظام سياسي، ألا أنها تختلف من نظام إلي آخر طبقاً لطبيعة النظام السياسي وموقفه منها . وتعدد وتنوع المهام والوظائف التي تؤديها المعارضة السياسية والالتزامات التي تقوم بها، وتختلف من تجربة الي اخري طبقاً لشكل النظام السياسي وعراقلة تجربته . وعليه تضمن مبحثنا ثلاث مطالب الاول المعارضة السياسية في النظم الشمولية والثاني في النظام البرلماني والثالث المعارضة السياسية في النظام الرئاسي .

المطلب الأول : المعارضة السياسية في النظم الشمولية

ويندرج تحت هذا العنوان «الدكتاتورية المذهبية» التي تعتمد علي إيديولوجيا متكاملة تتناول كل ما يتعلق بالنظام السياسي والاجتماعي كدكتاتورية «البروليتارية» الحاكمة في الاتحاد السوفيتي السابق . ومنها ما يطلق عليها «الدكتاتورية الواقعية» والتي تقوم علي أساس استحواذ فرد علي السلطة بطريقة القوة والعنف، كالنظام الذي اقامه «موسولين في ايطاليا للفترة ١٩٢١-١٩٤٣ .

(١) ثناء فؤاد عبدالله :- اليات التعبير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٠

(٢) منذر الشاوي :- فلسفة الدولة، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ط ٢، ٢٠١٢، ص ٥٤ .

(٣) سعد الدين ابراهيم :- الشرعية في انظمة الحكم العربية، في مجموعة باحثين «ازمة الديمقراطية في الوطن العربي» ط ١ مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت

١٩٨٤، ص ٤٠٣

(٤) ثروت بدوي :- النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥، ص ١٧٥ .

(٥) نيفين عبد الحق مصطفى :- مصدر سابق ص ١٤ .

او النظام النازي الذي اقامه «هتلر في المانيا للفترة ١٩٣٣-١٩٤٥». ويمكن تصنيف جميع الدكتاتوريات التي اسست علي اثر الانقلابات العسكرية ضمن هذا النوع. (١) وهي في الغالب أنظمة شمولية تخالف أنظمة الديمقراطية التقليدية، التي تقوم علي اساس احترام حقوق الافراد وحرياتهم في التعبير عن ارانهم والدفاع عنها، والاقرار بوجود المعارضة السياسية و اعتبارها واحدة من مؤسسات الدولة. في حين السمة المميزة لكافة النظم الشمولية هي منع وتحرير كل تلك الحقوق والحريات التي اقرتها النظم الديمقراطية الليبرالية وخاصة المعارضة السياسية. وعندها تركز السلطة بشكل كامل بيد فرد او طبقة او حزب واحد. وزوال مصلحة الفرد امام مصلحة الجماعة التي يزعم الدكتاتور تمثيلها. فـ «هتلر» يقول: انه لا يستمد سلطته من الشعب بل يستمدها من شخصيته ومن صفاته الاساسية كزعيم. والسلطة في نظر فلسفة النظام النازي، ليست حقاً للشعب، والزعيم لا يتولي السلطة باعتباره «وكيلاً او نائباً عن الشعب او ممثلاً له» انما يتولاها استناداً لصفاته الشخصية ويعد بالتالي التشخيص الكامل للامة، بلا هو الامة نفسها. (٢) وقد يلجأ البعض منهم الي اجراء الاستفتاء الشعبي علي شخصه، لأصباغ الصفة الشرعية علي وجوده في السلطة، او من اجل اثبات بأنه يمثل الامة. و اغلب حكام هذه الانظمة يذهبون الي ابعد من ذلك، فهم يتدخلون في حياة الافراد الخاصة، وتنظيم الحياة الاجتماعية والدينية والثقافية والسياسية، طبقاً لأفكارهم، وبالمقابل تمنع وتحرم اي معارضة او رأي او تيار معارضاً له. فالمعارضة السياسية في هذه الانظمة «ان وجدت» يظل هدفه المركزي «الحفاظ علي النظام السياسي القائم ويقاؤه واستمراره» في حين المعارضة السياسية في الديمقراطيات الغربية قائمة علي التنوع والتعدد والاختيار والمفاضلة علي اساس المشروعات القانونية والشرعية السياسية، وتستند الي اركانها «التعددية، الحرية، التداول السلمي للسلطة...» اما في النظم الشمولية فلا وجود للتعددية الحزبية ولا الحرية السياسية فالمعارضة السياسية، فهي ممنوعة دستورياً وملاحقة قانونياً، فلا حق ولا وجود الا لحزب واحد وهو حزب السلطة. [

المطلب الثاني : المعارضة السياسية في النظم البرلمانية

يعد البرلمان نسبة للمعارضة السياسية المكان المميز، لما يقدم لها من تمثيل «representation» ومشاركة «participation» وتكوين البرلمان هو الذي يحدد ماهو معارضة وماهو اغلبية، بالنتيجة فإن تمثيل المعارضة في البرلمان عن طريق احد احزابها يضيفي الصفة الرسمية علي عمل المعارضة. (٣) والعلاقة داخل البرلمان بين السلطة التشريعية و التنفيذية علاقة اساسها التعاون والرقابة، لهذا تتسم بالاعتدال، وبالتالي فإن المعارضة في حقيقتها مراقبة لأعمال الحكومة. والمعارضة وهي تؤدي وظيفه الرقابة فهي تحتاج الي نواب يقدرون عظم المسؤولية، وعلي البرلمان نفسه فرض رقابة علي اعضاءه واقصاءهم في حالة التخلي عن واجباتهم تجاه المواطنين قبل استعمال الحق تجاه السلطة التنفيذية. (٤) وهذا ممكن، حيث ان فصل السلطات الحقيقي لم يعد بين البرلمان والحكومة، ولكن بين حزب الاغلبية الذي يهيمن علي البرلمان ويمسك بالحكومة وحزب الاقلية المعارضة الذي يمارس وظيفه المراقب والمطالب. (٥) وتتخذ الرقابة عدة صور منها :

أولاً : الرقابة السياسية علي اعمال الحكومة : من اوائل مهام و وظائف المعارضة هي الرقابة علي اعمال الحكومة، اذ تعد الاحزاب السياسية المعارضة الجهاز الرقابي الفعلي علي اعضاء الحكومة. و تتمثل الرقابة من خلال اليات متعددة كالسؤال، او تشكيل لجان تحقيقية برلمانية او الاستجواب الذي يؤدي الي الاقتراع بالثقة علي الحكومة. (٦)

١-السؤال . هو حق لكل عضو، توجيه اسئلة او استفسارات او ايضاحات عن امر يجهله الي وزير معين بذاته او الي رئيس الوزراء او الحكومة ككل و الهدف منه هو التحقق من واقعة معينة، او معلومة معينة او تبيان قصد الحكومة في شيء من الشؤون العامة.. والطرف الذي وجه له السؤال ملزم بالرد رسمياً.

٢-اللجان التحقيقية : من حق المعارضة محاسبة الحكومة، ومن الوسائل التي تملكها المعارضة الطلب من رئيس المجلس تشكيل لجنة لأجراء التحقيقات اللازمة كي تنير امامه الطريق فيما شرع للوقوف علي عيوب الجهاز الحكومي والاداري بالدولة، سواء من الناحية المالية و الادارية او الاقتصادية، مما يساعد علي اقتراح افضل الوسائل لمعالجة ماكشفه التحقيق من سلبيات .

٣-ونجاح مهمة التحقيق الذي تقوم به المعارضة يقتضي نشر نتائج التحقيق اعلامياً، و ان لا تقيد اليد التي تجري التحقيق وان يكون هدفه ارساء التقاليد البرلمانية السليمة، وان تعمل لجان التحقيق بكل مصادقية و اخلاص وحيادية، وان تملك الجرعة في التصدي حتي لو كان ضد حكومة الاغلبية و يجب اتاحة الفرصة بالرد لمن تناولته التحقيق .

(١) محمد سليم محمد غزوي: الوجيز في نظام الانتخاب، دار وائل، للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٠، ص ٥٣

(٢) نقلاً عن : صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني : الانظمة السياسية، توزيع المكتبة القانونية، بغداد، ١٩٩١، ص ١٧.

(٣) نقلاً عن : حميد حنون خالد : الانظمة السياسية ، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٥، ص ١٢ .

(٤) عماد صلاح عبد الرزاق : الفساد والاصلاح السياسي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠، ص ٢٠٧ .

(٥) موريس دوفرجية : في المؤسسات السياسية والقانون الدستوري ، ترجمة جورج سعد ، ط ١ المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٩٢ ، ص ١٣٢

(٦) محمد سعيد ابو عمود : النظم السياسية في ظل العولمة، ط ١ ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨، ص ٥٨

(٤) الاستجواب : ويتضمن معني النقد او الاتهام للحكومة او لأحد الوزراء وهو يعد ابعداً من السؤال، بمعنى محاسبة الحكومة او الوزارة عن كيفية تصرفها عندما عهد اليها من سلطة فالنائب يقدم الاستجواب علي اساس وقوع خطأ من الحكومة او الوزير المستجوب و الاستجواب يتصل بالمسائل العامة ويفتح الباب امام مناقشات عامة، ويترتب عليه طرح الثقة بالحكومة او بالوزير المستجوب وينتهي الاستجواب بواحدة من ثلاث خيارات :-

١- فأما يتضح ان الحكومة لم تقصر في عملها فيقدم الشكر لها .

٢- واما ان يتضح انها قدمت ما عليها في حدود ضيقة .

٣- او يتضح تقصير الحكومة وادانتها وهنا ينتهي الاستجواب بالاقتراع بالثقة علي الحكومة او الوزير وفي هذه الحالة تثير المسؤولية الوزارية وهل هي فردية او تضامنية . (١)

ثانياً : الرقابة علي التشريع المفوض للحكومة ، ويعني مسؤولية المعارضة لا تتوقف عند مجرد اصدار التشريع وانما تمتد الي مراقبة الكيفية التي تم بها تفسير القانون ومراقبة اذا ما تم التجاوز علي مضمون التشريع وتطبيقه .

ثالثاً : الرقابة المالية : تقوم المعارضة السياسية بأقرار او رفض الميزانية العامة، المقترحة من قبل السلطة التنفيذية، وهذه العملية تتيح الفرصة للمعارضة بالقيام بمراقبة كيفية صرف الاموال العامة وجبايتها . ان حق اقرار الميزانية يعني ان السلطة التشريعية تأذن بمقتضاه قانون الميزانية للسلطة التنفيذية ان تقوم باتفاق المصروفات وجباية الإيرادات المبينة فيها .

رابعاً : مسائلة كبار موظفي الدولة : من الوظائف البرلمانية الاخرى التي تقوم بها المعارضة السياسية هي مسائلة رؤساء الاجهزة التنفيذية بشكل مباشر وامام اللجان البرلمانية، بهدف الحد من انحراف الحكومة ومظاهر الفساد المالي والاداري . ومع هذا يظل حزب الاغلبية هو من يمارس السلطة وهو المسؤول عنها، ولكن عند كل تشريع او موقف وطني يمس البلاد العباد يأخذ الحزب بنظر الاعتبار عند صياغة القرارات مصالح المعارضة ورأيها، فهذا الجزء الغير معلن في ممارسة السلطة في النظم الديمقراطية السليمة .

المطلب الثالث : وظيفة المعارضة السياسية في النظم الرئاسية :

اذا كان النظام البرلماني يقوم علي اساس مبدأ ثنائية المؤسسة التنفيذية، فإن النظام الرئاسي يقوم علي اساس مبدأ احادية المؤسسة التنفيذية . فليس الدولة هو في الوقت نفسه رئيس الحكومة، ومن ثم لا يوجد في النظام الرئاسي مجلس للوزراء مسؤول امام البرلمان، كما هو الحال في النظام البرلماني . (٢) كما ان الوزراء مسؤولون امام الرئيس وليس امام البرلمان ويستمررون في تولي مهامهم مادامو حائزين علي ثقته، ويستطيع عزلهم متي شاء . ان اهم مظاهر استقلال الحكومة عن البرلمان، هو ان الاخير لا يملك وسائل الرقابة والتأثير الموروثة في النظام البرلماني لمحاسبة الحكومة، كالاسئلة و الاستجواب و سحب الثقة، ومن عوامل استقلال الرئيس عن البرلمان هو عملية انتخابه بواسطة اغلبية الشعب، وليس من البرلمان مما يضمن استقلاله التام اتجاه البرلمان ويقوي من سلطته ونفوذه في مواجهة البرلمان . (٣) ما يمكن قوله ان المعارضة السياسية في النظام الرئاسي لم ترتقي بوظيفتها لا من حيث الاجراءات ولا من حيث التطبيق والاليات الي المستوي الذي وصلت اليه المعارضة البرلمانية، ففي النظام الرئاسي عطلت حقوق المعارضة في حق السؤال و الاستجواب وطرح الثقة برأس السلطة التنفيذية و وزارائه . علي خلفية المساواة الدستورية لاعضاء السلطة التشريعية و رئاسة السلطة التنفيذية، اذ كلاهما تم انتخابهم من قبل الشعب، والفارق الوحيد بأن اعضاء السلطة التشريعية تم انتخابهم عبر دوائرهم الانتخابية في حين يتم انتخاب الرئيس من قبل اغلبية الشعب كما هو الحال في النظام الرئاسي الامريكي . ورغم ذلك تملك المعارضة في النظام الرئاسي من الوسائل والامكانيات التي بموجبها تتمكن من حد سلطة رئيس الدولة، تحديداً في جانب الصرف المالي، فالمعارضة قادرة علي عرقلة او تقليص الطلبات المالية التي يتقدم بها رئيس الدولة ومن جانب اخر لها الحق ان تعرض او ترفض مشاريع القوانين المقدمة من قبل السلطة التنفيذية . وكما تملك المعارضة الحق في تعديل او رفض او الغاء الاتفاقيات التي عقدها رئيس السلطة التنفيذية . مع محدودية وظيفة المعارضة، فإن حجم تأثيرها مرهون علي ما اذا كانت الاغلبية التشريعية من حزب الرئيس ام لا، وعلي قوة شخصية الرئيس وحزبه السياسية . ومع ذلك تظل المعارضة السياسية في النظام الرئاسي فعالة ونفاذه و يخشاها الجميع كونها تركن وتعتمد علي «السلطة الرابعة» فيها ومن خلالها تطرح وجهة نظرها و تدافع عنها و تقنع الاخرين في مواجهة السلطة التنفيذية

(١) لمعرفة المزيد مراجعة :-

-صباح مصطفى المصري : النظام الحزبي» دراسة تأصيلية ومقارنة» المكتب الجامعي الحديث، مصر، ٢٠٠٧، ص ٢٣١
- عصام علي الدبس : النظم السياسية الخصائص العامة ، الجزء الثاني ، ط ١ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ٢٠١١، ص ٢٧٠
- محمد سعيد ابو عمود : مصدر سابق ، ص ٥٨ وما بعدها .

(٢) عبد الكريم علوان : النظم السياسية والقانون الدستوري ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠٠٩

(٣) هاني علي الطهراوي : النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠٠٧ ، ص ٢٦٥

المبحث الثالث : وظيفة المعارضة السياسية

نظراً للأهمية ولسعة ميدان عمل المعارضة السياسية فجاءت وظائفها شاملة ومتنوعة مابين وظائف اجتماعية وسياسية وتنظيمية وقانونية . انطوي هذا البحث علي مطلبين الاول «الوظيفة المؤسساتية للمعارضة» والثاني «الوظيفة السياسية للمعارضة»

المطلب الاول : الوظيفة المؤسساتية للمعارضة السياسية

والمقصود بها الاعتراف القانوني الرسمي من قبل السلطة السياسية بالمعارضة كمؤسسة سياسية و رسمية، تقرر بوجودها قانونياً (دستورياً) وتسمح لها بالقيام بوظائفها عبر مؤسسات النظام او عن طريق الاليات والاجراءات التي يعتمدها القانون . و اهم تلك الوظائف هي :

- ١- الوظيفة المركزية للمعارضة السياسية هو السعي للوصول الي السلطة او القدرة علي التأثير في قراراتها وسلوكها .
- ٢- تمارس المعارضة وظيفة محاسبية و مراقبة الحكومة ويتخلص في :-

(أ) انها تراقب وترصد عمل الحكومة وتبين اخطائها .

(ب) انها تقدم اراء و برامج بديلة للمواطنين حول مجمل القضايا التي يعاني منها النظام السياسي الممكن تطبيقها اذا مافازت في الانتخابات .

٣- تؤدي المعارضة السياسية وهي خارج الحكم وظيفه الرقابة علي الهيئة الحاكمة، وذلك بالكشف عن الخلل في سياسة ونهج الحكومة . فالسلطة السياسية الحاكمة تميل بطبيعتها الي اظهار الصورة المشرقة عن اعمالها وتبين نجاحاتها التي حققتها، وبالمقابل تخفي النقص والفشل والسلبيات الناتجة عن سياسياتها، وتوهم المواطنين بأن السلبيات كان مقدراً لها ان تكون اكبر و اخطر فيما لو كانت المعارضة في السلطة. ومن هنا فوظيفة المعارضة الاساسية، هي اثاره القضية وتوجيه النقد للحكومة بسبب تقصيرها وتفاعسها عن القيام بواجباتها، في كافة المجالات عن طريق اثاره الرأي العام عليها بغية تصحيح مسار عملها او اسقاطها.

٤- من وظائفها تهينة المعارضة السياسية للشعب فرصة للاختيار والمفاضلة من بين مرشحين متنافسين لعضوية السلطة التشريعية والتنفيذية. تفسح المجال للمواطنين بعقد مقارنات للاختيار والمفاضلة مابين المناهج والسياسات المتباينة التي تطرحها الاطراف السياسية المتنافسة .

٥- وقف الاستبداد والمراد بهذه الوظيفة هو التصدي لاستبداد الحكومة اذا ماخرجت عن مسارها وتجاوزت اختصاصاتها و صلاحياتها . وتبرز المعارضة السياسية كضمانة فعالة لرد سلطة الحكومة الي حدودها السياسية والدستورية اذا ماتجاوزت ذلك

٦- تعمل المعارضة كمنظمة تعليمية تقدم للشعب مختلف المعلومات من اقتصادية واجتماعية وسياسية بالطرق الواضحة التي توقض فيه الوعي السياسي وتعمل علي تثقيف الجماهير بالقضايا العامة المعاصرة، من خلال الخطب والمناظرات والتغطية الاعلامية وبالذات في الحملات الانتخابية .

٧- تعمل المعارضة السياسية دون الانفراد بالرأي في تسيير دفة الحكم، اذا ماانجرف الحزب الحاكم عن المصلحة العامة او عن تنفيذ الوعود التي قطعها علي نفسه لهيئة الناخبين، وجد من يردده وينتقده ليعود الي الصواب والمعارضة دائمة الكشف عن الاخطاء التي ترتكب من قبل الحزب الحاكم، بل وتقديم البدائل التي من شأنها مواجهة المشاكل التي يعجز او يتقاعس الحزب الحاكم عن حلها.

٨- تقوم المعارضة بدور و وظيفة ايجابية بالنسبة للحكومة، فعلي الاخيرة ان تظل علي معرفة تامة لمطالب كافة الفئات الشعبية، وان تتعرف علي مختلف اتجاهات الرأي العام، وهذا لا يتم بشكل اساسي الا من خلال المعارضة

٩- وظيفة المعارضة تكوين واختيار الكوادر الحزبية المدربة، علماً ان العمل السياسي عملاً لا ياتي بالفطرة وحدها ولكنه عمل يحتاج الي الحكمة والتدريب، لايتصور ان نجد رجل دولة جاء اليها من مدرسة الحياة وحدها مهما كانت صفاته الشخصية فانه سوف يواجه طبقة سياسية تمرست للعبة السياسية في المدارس الحزبية، وسيواجه بذلك مصاعب جمة، فلا غرابة ان نجد افضل الحكام الذين حققوا نجاحاً اولئك الذين تدربوا في صفوف المعارضة.

١٠- وفي اطار الوظيفة المجتمعية تقوم المعارضة السياسية بوظيفة تمثيل رأي الاقلية داخل المجالس النيابية و رأي الاكثرية خارجها، وهنا يبرز دورها باثارة الناخبين وكافة المواطنين بما يجري خلف الكواليس السياسية . وتحويل الاداء السياسي للمجالس النيابية الي خطابات وبيانات ومؤتمرات يطلع عليها الشعب عبر وسائل الاعلام، لبيان كيفية عمل البرلمان وطريقة التصويت وتشكيل اللجان واختصاصها و وظائفها والية اتخاذ القرارات فيها .

المطلب الثاني : الوظيفة السياسية للمعارضة :

المراد بها، المعارضة «الحزبية» بمعنى وجود حزب او عدة احزاب خارج السلطة تمتلك حق الاعتراض المنظم، وتتولي مهمة مراقبة ومحاسبة تصرفات الحزب الحاكم كي لا ينفرد لوحده في الحكم وبمجرىات الحياة السياسية العامة . سواء في داخل المجالس النيابية او خارجها، تجند الاحزاب جميع اعضائها للوقوف بوجه الحزب الحاكم، اذا ما اصدر قرارات فيها اضرار بالمصلحة العامة او انتهاك لحقوق وحرىات الاخرين، خارج المجالس النيابية، فتمارس احزاب المعارضة هذا الدور عن طريق صحفها ونشرااتها التي تعمل علي اظهار مواطن الخطأ واثارة الرأي العام ضده . وتتجلى الوظيفة السياسية للمعارضة بصورة صريحة في الانظمة الديمقراطية الغربية العريقة، حيث تتمتع المعارضة بحقوق قانونية وضمانية دستورية، اذ تعد المعارضة في هذه النظم احدي مؤسسات النظام السياسي (١) وتتدخل عوامل عدة في نجاح وظيفة الاحزاب او فشلها او تراجع دورها، لأسباب منها ماهو متعلق بطبيعة النظام السياسي و الحزبي، وقوة و حجم الحزب السياسي الذي يقوم بدور المعارض، وعلي مدي عمق العلاقة بين الحزب الحاكم والاحزاب المعارضة بعضها ببعض (١) . بعد هذا العرض، اين نجد الصورة الفضلي للوظيفة السياسية للمعارضة؟ في ظل نظام الحزب الواحد؟ ام في الثنائية الحزبية؟ او التعددية الحزبية؟ .

اولاً : الوظيفة السياسية للمعارضة في نظام الحزب الواحد .

تتميز الوظيفة السياسية للمعارضة في نظام « نظام الحزب الواحد، الحزب القائد، الحزب المهيمن » بضعفها وقلة تأثيرها في الحكومة، «ان وجدت» فهي لا تظهر عادة علي صعيد المجالس النيابية، انما تظهر في الغالب في اجتماعات وتنظيمات الحزب فقط، وبهذا فمهمة المعارضة السياسية ليست الطعن في سياسات الحكومة، وانما تقويمها عن طريق الانتقاد الذاتي (٢) . فالمعارضة هنا لا تهدف الي ابعاد الحزب الحاكم عن السلطة، وانما العكس تماماً فهي تعمل علي ترسيخ وبقاء واستمرار الحزب الحاكم في السلطة، تارة من خلال جناح الاغلبية الذي يدعو الي الالتزام بمبادئ الحزب وتطبيقها تطبيقاً صحيحاً، وتارة اخري عن طريق الدعوة الي عدم المغالاة في تفسير مبادئ الحزب، وبهذا فالوظيفة السياسية للمعارضة في هذه الانظمة ليس الطعن في سياسة الحزب او تغييره و انما تقويمها . وبالتالي لا وجود للمعارضة البرلمانية الفعلية الحقيقية، حيث لايسمح بممارسة العمل السياسي الشرعي الاحزاب السلطة . وتاريخياً تقدم تجربة الاتحاد السوفيتي السابق، صورة واضحة عن هذه الوظيفة ووجودها لمقولات تبريرية فلسفية وليست واقعية موضوعية :- « مجتمع لا يعرف التناقض » حيث لا اقلية او اكثرية، ولا اغلبية ولا معارضة سياسية انما «الاجماع السياسي» حيث لا تناقض سياسي، ولا تناقض اجتماعي، فلا مجال لوجود المعارضة . فقد حل محلها «الاجماع السياسي» القائم علي وحدة الفكر ووحدة المذهب ووحدة الرأي السياسي، فلا جدال ولا نقد، انما مجتمع : « ديمقراطية الاجماع السياسي » مجتمع لا يعرف التناقض، وبالتالي تنتفي الحاجة لوجود المعارضة السياسية .

(١) لمعرفة المزيد مراجعة التالي :

-وليم زار تمان : المعارضة كدعامة للدولة في مجموعة باحثين « الامة و الدولة و الاندماج في الوطن العربي » الجزء الثاني ط ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ٥٥٨ .

-عبد الاله بلقرين : المعارضة والسلطة في الوطن العربي ، مصدر سابق، ص ١١ .

-فاضل الصفار : الحرية السياسية ، دراسة مقارنة في المعالم و الضمانات ، ط ١ ، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٤٤ .

-اشرف مصطفى توفيق : مصدر سابق ، ص ٧١ .

-جابر قميحة : المعارضة في الاسلام بين النظرية والتطبيق ، ط ١ ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٥١ .

-عصمت سيف الدولة : الاستبداد الديمقراطي، دار الكلمة، للنشر، بيروت، ١٩٨١، ص ١٢١ .

-عصام سليمان : مصدر سابق ص ٢٥٧ .

-فيليب برو : علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صياصيل، مؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢، بيروت ٢٠٠٦ ، ص ٣٨٤ .

-نفيين عبد الخالق مصطفى : مصدر سابق ، ص ٢٩ .

-علي الدين هلال و نفيين مسعد : النظم السياسية العبية وقضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت ٢٠٠٨، ص ١٢٧ .

ثانياً : الوظيفة السياسية للمعارضة في الثنائية الحزبية .

تؤدي المعارضة في «نظام الحزبين» بشكل واضح ومحدد المعالم، وذلك بسبب اعتدالها ووضوحها من ناحية وطبيعة علاقتها بالحزب الحاكم من ناحية أخرى . فبالرغم من فردية المعارضة في النظام الثنائي إلا أنها تبقى دائماً بعيدة عن التطرف و الحدة في معالجاتها للأمور العامة وتبرز وظيفتها في انتقاداتها للحزب الحاكم وتقديمها للبدائل التي تراها مناسبة لحل كل ما يواجه المجتمع من مشاكل يعجز حزب الأغلبية عن معالجتها . (١) أن اعتدالها في تأدية وظيفتها وفي نقدها وتقديم مقترحاتها، تمليه طبيعة التنافس بينها وبين حزب الأغلبية وفكرة التناوب التي تبقى لدى زعامة المعارضة فكرة تحمل مسؤوليات الحكم عاجلاً أم آجلاً . نخلص من ذلك . أن المعارضة في نظام الحزبين أدق في توزيع المسؤوليات بين الحكومة والمعارضة وتتوافق مع التمييز بين حزب الأغلبية وحزب الأقلية، فيضع على حزب الأغلبية إدارة دفة الحكم، في حين تقع على عاتقه حزب الأقلية مهمة مراقبة الحكومة ومحاسبتها عن أعمالها . ولهذا نرى حزب الأقلية يجعل نفسه جهازاً منظم للوقوف في وجه حزب الأغلبية ويرصد عليه هفواته ويراقب تصرفاته . تقدم بريطانيا نموذجاً فذاً للمعارضة السياسية في ظل الثنائية الحزبية، ويطلق على المعارضة تسمية «حكومة جلالة الملكة» والمعارضة تقوم بدور فاعل في ممارسة رقابة دائمة على الحكومة، فهي تشكل «حكومة الظل» * المعترف بها تقليدياً كمؤسسة من مؤسسات الدولة، فقد جرى التوسع في اعتماد طرح الأسئلة على الحكومة من قبل المعارضة، مافعل الرقابة عليها، وهكذا تخصص نصف ساعة في كل جلسة من الجلسات التي يعقدها مجلس العموم على امتداد الأيام الأربعة من كل اسبوع، لكي يجيب الوزراء على الأسئلة البرلمانية . كما أن رئيس الحكومة يخصص في جلسة يوم الأربعاء نصف ساعة لإجابة على الأسئلة الموجهة له من قبل المعارضة . (٢) وفي ظروف استثنائية تستطيع المعارضة حجب الثقة عن الحكومة . ففي عام «١٩٢٤» أن حجب الثقة عن حكومة «رامسي ماكدونالد Romsay Mc Donald» وفي عام «١٩٧٩» عن حكومة «جيمس كالاهان James Callaghan» لفصح المجال أمام «مارغريت تاتشر» لتولي رئاسة الحكومة . (١)

ثالثاً : الوظيفة السياسية للمعارضة في ظل التعددية الحزبية .

أن النظام الانتخابي «التمثيل النسبي» كان سبباً رئيساً في دخول عدة أحزاب سياسية في الحملة الانتخابية بحيث من الاستحالة بمكان حصول أحد الأحزاب منفرداً على الأغلبية المطلوبة لتشكيل حكومة لوحده كما في نظام الثنائية الحزبية، فيصار إلى تشكيل وزارة ائتلافية * . والحكومة في ظل التعددية الحزبية تواجه معارضتين في أن واحد، معارضة من داخل الائتلاف الحاكم، وأخرى من أحزاب خارج الائتلاف الوزاري، وتتصف المعارضة التعددية الحزبية بالضعف والتعقيد والتنافر، لا يجمعها سوى محاولته الوصول للحكم والنيل من الحكومة والائتلاف الحاكم . وتعود أسباب ضعف المعارضة في ظل التعددية الحزبية إلى عدة أسباب، لعل من أهمها أن المعارضة لا تكون مركزية بيد حزب واحد يتفهم ويجند جميع إمكانياته لها، كما هو الحال في نظام الحزبين، وإنما تكون مبعثرة بين عدة أحزاب غير منسقة وغير متفقة بالمبادئ . أما السبب الآخر لضعف المعارضة فيعود إلى الاختلافات الموجودة بين أحزاب المعارضة غير متفقة بالمبادئ والأهداف السياسية، وأن كل ما يجمعها هو عدم اشتراكها في الحكومة، ولهذا نرى شدة معارضة تلك الأحزاب ليست واحدة بالنسبة لجميع قرارات الحكومة وأفعالها . (٢)

(١) سليمان صالح الغويل : مصدر سابق ص ٨٢ .

* يعرف مصطلح «حكومة الظل بأنه عبارة عن حكومة غير رسمية و دون قوة فعلية تضم أعضاء الأحزاب المعارضة للحزب الموجود في السلطة وتوصف على أنها حكومة انتظار تعمل على مراقبة أعمال الحكومة ومسائلتها ونقدتها وتقديم منظور مختلف للسياسات التي تنفذها الحكومة الفعلية وبالتالي يمكن تسميتها بالحكومة البديلة وتنتشر حكومة الظل في العديد من دول العالم مثل بريطانيا واليابان ونيوزيلندا وغيرها من الدول وتقوم حكومة الظل بالعديد من الوظائف في إطار العملية السياسية الديمقراطية وتمثل حكومة الظل البديل الجاهز المعلن للحكومة الفعلية وجاهزية البديل ومعلوماتية إمران مهمان بالنسبة للرأي العام. وحكومة الظل بمثابة حكومة معارضة منظمة للحكومة الفعلية ويتم توزيع وزراء حكومة الظل على الحكومة المقترضة حيث يتولى كل واحد من هؤلاء مهمة متابعة ومراقبة الوزراء المناضرين له وهذا يعني أن المعارضة سوف تكون قوية مقابل حكومة قوية .

(٢) محمد سليم محمد غزوي : مصدر سابق ، ص ٥٣ .

لمعرفة المزيد :

-صباح مصطفى المصري : مصدر سابق ص ١٩١ .

-أما عبد الفتاح أمام : مصدر سابق ص ٤١ .

-عصمت سيف الدولة : مصدر سابق ص ١٧٣ .

وهناك نماذج وانماط أخرى للوظائف السياسية للمعارضة. فعلى صعيد المبادئ يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط من الصراعات الحزبية المختلفة، «صراع بدون مبادئ» و«الصراع على مبادئ ثانوية»، ثم «الصراع على مبادئ أساسية». والولايات المتحدة ينطبق عليها الفئة الأولى، فالحزبان يشكلان فيها مجموعات متخاصمة أحدهما يستلم السلطة فيما تعمل أخرى على إبعاده عنها، ولا يدخل هذا الصراع بين من هو في الداخل ومن هو في الخارج طابع التعصب ولا تخلق أي شقاقت عميقة داخل الأمة. وتمثل بريطانيا وأوروبا الغربية الفئة الثانية فتقسيم الأحزاب فيها يتوافق مع الانقسام العقائدي الاجتماعي. أما في فرنسا وإيطاليا فالنزاع السياسي يرتدي مظهراً عقائدياً. أما الصراع على مواقف المعارضة من النظام السياسي، وهنا يجب أن نفرق تفرقاً أساسياً بين الصراع «في النظام» والصراع «على النظام» فالمعارضة «في النظام» نشأتها ووظيفتها شرعية حيث تقوم الأحزاب والحركات الاجتماعية الرسمية والغير رسمية بنشاطات ضمن التركيبة المؤسسية للنظام السياسي وهي تهدف إلى تقييم البرامج التي تسعى الحكومة لتنفيذها ومتابعتها. أما الحالة الثانية «الصراع» على النظام، فالوظيفة والهدف تختلف، فبعض الأحزاب ترى أن مصالح الطبقات والفئات التي تمثلها لا يمكن أن تتحقق بأطار النظام القائم، فهي تريد أن تحل محله نظام آخر. (١) ولهذه الغاية تلجأ المعارضة إلى استعمال أسلوب العنف والاستيلاء على السلطة، كما تسعى إلى تحطيم النظام القائم وتغيير ملامحه الأساسية.

المبحث الرابع: شروط عمل المعارضة السياسية

الضرورة البحثية دفعتنا إلى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين الأول يبحث في الشروط الذاتية للمعارضة «المقومات». أما المطلب الثاني جاء بعنوان الشروط الموضوعية للمعارضة، والملاحظ عن هذه الشروط أنها تتداخل وتتكامل مع جوانب أخرى من قانونية، واجتماعية وإسبانية و مؤسسية وحتى بنيوية.

المطلب الأول : الشروط الذاتية للمعارضة السياسية :-

١- قبل أن تبدأ المعارضة في ممارسة نشاطها يجب أن يكون لها الحق في الحصول على اعتراف بوجودها من قبل النظام وتنظيم نفسها في صور أحزاب وجماعات سياسية وتتمكن من تفعيل ذلك الحق عبره عدة وسائل منها الحق في الحصول على التمويل العام وسهولة الحصول على المعلومات وفي داخل البرلمان يفسح المجال للمعارضة بالأعلان عن نفسها عن طريق تكوين جماعات سياسية تتمتع بسلطات واسعة و أن يضع البرلمان العديد من المصادر المالية والفنية تحت تصرف هذه الجماعات. والأهم من كل ذلك هو امتلاك المعارضة الحق في الاعلان عن برنامجها وطرح أفكارها مما يمكن المواطن بنقل السلطة بالطرق السلمية (الانتخابات) إذا اقتنعت أغلبية الشعب بأفكارها و برنامجها. وأن يكون للمعارضة حق حرية التعبير عبر المؤسسات القانونية والاعلامية المملوكة للدولة و أن يكون لها صحفها الخاصة بها، وهذا يقتضي أصلاً وجود نظام ديمقراطي حقيقي بكل مؤسساته وجود إيماناً وقناعة لدى من هو في السلطة وخارجها بأهمية المعارضة و ضرورتها، وهذا لا يتحقق إلا بوجود شعباً مشبع بروح الديمقراطية .

(١) لمعرفة المزيد مراجعة التالي :-

- سعاد الشرفاوي : النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٥، ص ١٠٥ .

- أوستن رني : سياسة الحكم، حسن علي الذنون، مراجعة، حسين عبد القادر، المكتبة الأهلية، بغداد، ١٩٦٨، ص ٣١ .

* هي حكومة تضم في عداد أعضائها من الوزراء ممثلين عن شتى الفئات والأحزاب السياسية . وغالباً ما يكون سبب تشكيلها أن أي واحد من الأحزاب السياسية لا يملك بمفرده أكثرية صريحة في المجلس النيابي مما يحمل الرئيس المكلف بتشكيل الحكومة على تمثيل الكتل الأخرى وتأييد وزارة تتمثل فيها عدة اتجاهات بحيث تستطيع نيل الثقة البرلمانية والحصول على التأييد الكافي لممارسة المسؤولية وإدارة شؤون الحكم كذلك تلجأ كثير من الدول في أوقات الحروب والازمات السياسية ذات الأثر الخطير في حياة البلد إلى تشكيل وزارة ائتلافية حتى تستمر كل الأحزاب السياسية في رسم سياسة البلد في هذه الأوقات وفي تحمل مسؤوليات هذه السياسة ومثال على ذلك الحكومة الائتلافية بين المحافظين والعمال برئاسة تشرشل أثناء الحرب العالمية الثانية في إنجلترا والتي بمجرد أن انتهت هذه الحرب انتهت الحكومة الائتلافية وحاز حزب العمال على الأغلبية في البرلمان فتولي الحكم وحده طيلة الفترة الانتخابية والنموذج الأكثر بروزاً في هذا المجال هي إيطاليا إذ منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ولحد الآن لم تعرف حياتها السياسية إلا بحكومات ائتلافية والنموذج الثاني إسرائيل وأحدثها تركيا «تموز ٢٠١٥» وبالمطلق الحكومات الائتلافية لا تكمل فترتها الدستورية إنما تحل ويصار إلى انتخابات جديدة وتأتي حكومة المحاصصة التي تمثل التطبيق المشوه والمنحرف للحكومات الائتلافية .

(٢) Cit . P (٢) . Mauric Duvergre : Les parties . politiques . Op .

٢- شرط المعارضة السياسية ان تكون منظمة و مؤسساتية، اي يجب ان يكون سلوكها منظم ومنظم ينفذ خلال مجموعة من الاجراءات المتكاملة . والمقصود بالمعارضة، «مؤسسة» يعني هناك مجموعة من القواعد تلزم بها المعارضة في صنع قراراتها، وهذه القواعد قد تكون مكتوبة، كالنظام الداخلي للحزب» او غير مكتوبة، اذا فالعبرة هنا هي بأتباع قواعد واصول اتخاذ القرارات وفق مبادئ معينة وقد يكون كل هذا ضمن الهيكل التنظيمي والمؤسسي للمعارضة، وهو في نفس الوقت انتفاء للطابع الشخصي عنها، بمعنى محو الطابع الشخصي للمعارضة .

فالمعارضة كمؤسسة يجب ان تكون مستقلة بحيث يمكن تسميتها «بالاشخصانية» والتي لا تعني الاستعاضة عن دور مؤسسات المعارضة بدور التي تؤديه شخصياتها، حيث يتولي قادة المعارضة اتخاذ القرارات السياسية والاستراتيجية او التكتيكية في اطار من العلاقات الضيقة . وان انتفاء الصفة الشخصية في المعارضة السياسية هو ايجاد خط فاصل بين شخصيات المعارضة و ذاتيتها ونتيجة لهذا فان المعارضة لا تزول بزوال قادتها، هذا من جانب ومن جانب اخر ان هذه الخاصية تجعل مؤسسات المعارضة محلاً للتنافس بين الافراد داخل المؤسسة وسيرها وفق القوانين الخاصة بها .

٣- شرط المعارضة السياسية ان تصون الصورة الاعتبارية التي لديها عن نفسها او لدى الجمهور عنها بوصفها البديل السياسي للسلطة القائمة، علي ان تقدم الادلة السياسية والفكرية والاخلاقية علي اهليتها لكي تكون ذلك البديل التاريخي، اما حين تعجز عن تقديم مثل تلك الادلة فتكون قد دخلت حالة من الازمة، ربما تطرح علامة استفهام كبيرة ليس عن دورها فقط بل حتي شرعيتها . (١)

٤- شرط المعارضة السياسية ان تصون الصورة الاعتبارية التي لديها عن نفسها او لدى الجمهور عنها بوصفها البديل السياسي للسلطة القائمة، علي ان تقدم الادلة السياسية والفكرية والاخلاقية علي اهليتها لكي تكون ذلك البديل التاريخي، اما حين تعجز عن تقديم مثل تلك الادلة فتكون قد دخلت حالة من الازمة، ربما تطرح علامة استفهام كبيرة ليس عن دورها فقط بل حتي شرعيتها . (٢)

٥- ان يكون للمعارضة موقف ايجابي وتملك ديناميكية و امل وطموح بأنها ستتبادل الدور مع الحكومة وتصل الي السلطة . (٣) وبدون ذلك ستصبح مواقفها عقيمة و يصبح برنامجها خيالي و بمثابة تلميح وتهديد للحكومة فقط . اذا بغير تملك المعارضة الامل في تحقيق هدفها في الوصول الي الحكم فأنها لا يمكن القول وجود معارضة سياسية علي مستوى السلطة و انما كجماعات الضغط و المصالح التي لا تطمح بالوصول الي السلطة انما تنشئ لتحقيق مصلحة اقتصادية او اجتماعية لمجموعة من الافراد. (٤)

٦- من شروط المعارضة (الشرعية الاجتماعية)، اذ ليس في وسع المعارضة ان تتمتع بشرعية العمل فقط دون ان يكون لها سند وتأييد وحاجة اجتماعية، اي ليس في وسعها ان تكتفي من الشرعية بما يقدم لها القانون من حق الوجود والعمل بمجرد ان التشريعات السارية تكفل لها ذلك الحق، وذلك لان هذه الضمانات القانونية علي اهميتها لا تستطيع ان تصنع معارضة سياسية اذ لم يكن لهذه مايبررها في السياق الاجتماعي . الحاجة التي تعني هي الحاجة التي تمثل قوي المجتمع بكافة شرائحه وفئاته . وان تقدم نفسها بأنها القوة المؤهلة لتمثيل الجمهور الاجتماعي والتعبير عن مصالحه . (٥)

٧- شرط التنظيم يعتبر التنظيم ركناً اساسياً و شرط من شروط عمل المعارضة، كلما كانت المجموعات المعارضة منظمة في عملها ونشاطاتها وبرامجها ادارياً وتنظيمياً تكون قادرة علي توحيد صفوفها وايصال افكارها وتحقيق اهدافها واستمرار وجودها وتعزيز قوتها . وبدون التنظيم تقوض الحريات و يبرز التسلط وتتسع الفوضى والاضطراب .

٨- حكومة المستقبل: يجب ان تكون المعارضة بالنسبة للناخبين «حكومة المستقبل» فيتوجب علي المعارضة ان لا تكتفي بتوجيه انتقادات للسلطة الحاكمة، انما تصوغ هذه الانتقادات من خلال برنامج سياسي متماسك تخوض به معركتها الانتخابية للفوز بالسلطة شرط ان يكون هذا البرنامج واقعي قابل للتحقيق . شرط ان تتجنب المعارضة خطرين : اولاً : هو المغالاة في المثالية ، التي تقود المعارضة الي تقديم الوعود للمواطنين، وعوداً لا يمكن تحقيقها عملياً اذا ما حازت المعارضة علي ثقة القسم الاكبر من الناخبين. ثانياً : الخطر الذي يواجه المعارضة، فهو احتمال تقديم برنامج سياسي للناخبين شبيه الي حد كبير لبرنامج الحكومة . فلا يعود الناخب متحمساً لتغيير الفريق الحاكم كونه لا يري فارقاً بين الفريقين المتنافسين .

(١) مورييس دوفيرجية : مدخل الي علم السياسة، ترجمة جمال الاتاسي وسامي الدروبي، ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٨٢ _ ١٨٣

(٢) دورثي بيكنس : الديمقراطية، ترجمة زهدي جار الله، ط ١ ، النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ١٥٠ .

(٣) غاستون بوتول : سوسيولوجيا السياسة ، ترجمة نسيم نصير ، منشورات عويدات ، ط ١ ، بيروت ١٩٧٤، ص ١٢٣

(٤) اشرف مصطفى توفيق : مصدر سابق ن ص ٢ .

(٥) عبد الاله بالقزيز : المعارضة والسلطة، مصدر سابق ، ص ١١ .

٩- من شروط المعارضة ان تجعل السلطة في عملها وسيلة وليس غاية . فالسلطة كما يري المفكر الفرنسي كلود لو فور (غير قابلة للامتلاك ومجالها فارغ غير قابل للاستحواذ) و بتعبير اخر فإن الاحزاب الديمقراطية في المعارضة هي تلك التي تسعى الي الحكم وليس امتلاكه بمعنى ان الوصول الي السلطة بالنسبة لاي حزب سياسي ليس غاية بل وسيلة لتنفيذ برنامجه . وعندما تكون السلطة هي الهدف فإن المعارضة السياسية تفقد روحها لانها ستتنازل في كل مرة من اجل الوصول الي السلطة حتي يبلغ مستوي التنازل عن كل شئ فيضعف الحزب و يفتت و ينقسم و يزول و تختفي المعارضة.

١٠- علي المعارضة ان تهين امرها لكي تكون حكومة ظل علي مستوي البرلمان لها برامجها ومؤسساتها البحثية وكوادرها الاكاديمية ولها مراكز استطلاع للرأي العام ومكاتب للدراسات في جميع المجالات لكي لا تبقى الشعارات خيالية وغير واقعية .

المطلب الثاني : الشروط الموضوعية للمعارضة السياسية

١- فإذا كانت المعارضة السياسية تعني العمل بقوة ضد من هو في السلطة . فيشترط ان يكون للسلطة الحاكمة سياسة و منهج واضح حتي تتمكن المعارضة من صب ملاحظاتها و توجيه انتقاداتها الي منهاج الحكومة و سياساتها .

٢- ان يكون النظام السياسي القائم، نظاماً مؤسساتياً يؤمن بالديمقراطية وبالحرية والتداول السلمي للسلطة، وان تكون هناك ضمانات دستورية وتشريعات قانونية في وصولها الي السلطة سلمياً وعبر الصناديق الانتخابية .

٣- علنية المعارضة : يقصد بعلنية المعارضة، هي علنية كيانها و اهدافها و منهاجها و نشاطها و اسماء قياداتها كي تعين الناخب في تحديد خياراته السلمية عند الادلاء بصوته، ويشترط علي المعارضة الوضوح و الشفافية، وكما تمكنت من ذلك اقتربت من المصادقية اكثر. لا يمكن القول بوجود معارضة عندما يكون النضال سري ضد من هو بالسلطة فهنا نكون ازاء مقاومة السلطة و ليس معارضة سياسية لذا يجب ان تكون المعارضة علنية و ليس سرياً .

٤- شرط ان يكون عمل المعارضة مرتبط بالديمقراطية فالديمقراطية تفسح المجال الحر واسعاً لوجود كيان المعارضة وتعني التعددية و التناوب علي السلطة سلمياً . والديمقراطية تؤدي الي ظهور الصراعات والخلافات السياسية دون ان تسترهما . وبالمقابل فهي تعطي المعني الحقيقي للصراع السياسي، فتسمح لخصوم بالتعبير عن انفسهم صراحة و معارضة نظام الحكم وامكانية الوصول الي السلطة وفق شروطها .

٥- علي المعارضة ان لا تبتعد عن الحكم فترة طويلة . اي ان تكون لها امكانية معقولة للعودة الي ممارسة «الحكم» علي ان بقاء حزب واحد او ائتلاف واحد في الحكم مدة طويلة غير متقطعة ضار بالطرفين ذلك لان الحكومة تصبح مهملة و راضية عن نفسها ، وحتى فاسدة . اما المعارضة فأنها تميل الي الكسل او التفسخ ، وان تصبح غير واقعية فيزداد عجزها عن النقد المؤثر وبالتالي تفقد انصارها ومؤيديها وتختفي .

٦- المعارضة صراع دون خلاف حول المبادئ الاساسية التي تقوم عليها الدولة وعليه يجب ان لا يكون هناك خلافات ذات ابعاد سياسية تهدد الدولة اي ان الصراع علي السلطة لا يؤدي الي الانقسام في صفوف الامة . في اوروبا هناك صراع و بنفس الوقت هناك اتفاق بين الاحزاب في ضرورة الحفاظ علي الديمقراطية و مؤسسات الدولة الدستورية و السياسية و الحفاظ علي مؤسسات الرأسمالية وهذا لا يعني ضرورة ان تكون المعارضة صورة طبق الاصل من مبادئ الحزب الحاكم ولكنها في نفس الوقت لا تذهب في تحقيق اهدافها الي المساس بالأسس التي يقوم عليها المجتمع .

٧- ومن شروط المعارضة بأن تقوم بتوعية المواطن و اعطائه المعلومات التي تمكنه من الحكم السياسي، بطريقة موضوعية وهذا يقتضي قدراً كبيراً من نكران الذات. كما علي المعارضة ان تقدم للناس المعلومات الصادقة و الصحيحة و ليست المغلوطة و ان يطلع المحكومين علي حقيقة القرارات التي اتخذتها السلطة الحاكمة . التي تميل بطبيعتها الي اظهار الصورة المشرفة عن اعمالها و تبين النجاحات التي حققتها سياستها، واخفاء مواطن النقص والفشل و السلبيات الناتجة عن سياستها في الحالات التي لا تستطيع السلطة الحاكمة تحقيق نتائج ايجابية تحاول ايها المواطنين بأن السلبيات كان مقدراً لها ان تكون اكثر خطراً فيما لو كانت المعارضة في الحكم وعليه فعلي المعارضة تنوير الرأي و اثارته بغية تصحيح مسار عمل الحكومة و استقامتها .

٨- ومن شروط المعارضة هو احترام قواعد النظام الديمقراطي و احترام الرأي الاخر وحقوق الانسان والعمل علي دعم و ادارة دولة القانون و المؤسسات الدستورية و عدم اللجوء الي العنف المادي او لفظي و الفكري بكل اشكاله . هذا ماذهبت اليه جل الدساتير و القوانين المعمول بها بالانظمة الديمقراطية حيث تفرض علي الاحزاب السياسية، سواء كانت في السلطة او المعارضة مجموعة من الشروط و التزامات اخلاقية . (١)

٩- لا تعتبر الانتقادات الفردية الموجهة للسلطة معارضة، لان المعارضة تقتضي النقد المنظم الذي تقوم به مجموعة من الاشخاص تجمعهم رؤية موحدة حول الطريقة التي يمارس بها الحكم فالمعارضة تعبير عن حقوق المواطنين السياسية عامة مثل حق التجمع وحق المشاركة في الحكم شريطة ان تكون المعارضة قادرة علي اعلان وجهة نظرها و مواقفها وافكارها المغايرة لوجهات نظر و مواقف الحكومة عبر العمل السياسي . وان افضل نقد منظم ورسمي و ذو فعالية ويحقق نتائج ايجابية هو ما تقوم به المعارضة في قبة البرلمان . شرط ان لا تقف المعارضة عند فشل الحكومة في تحقيق وعودها فقط انما تملك برنامج سياسي يلبي حاجة الناس بشرط ان يكون مغاير لبرنامج الحكومة . (٢)

١٠- لا يكفي الاعتراف القانوني بوجود المعارضة وحققها في الاعلان عن اشخاصها وبرنامجها فقط انما المهم هو توفير الضمانات الدستورية والقانونية لنشاطها، وفي نقدها للحكومة . بعيداً عن مطاردة السلطة لها ومعاقبتها .

١١- شرط ان يكون نشاط المعارضة وتوجهاتها علنياً وليست سرىاً، وهذا يقتضي الاعتراف الرسمي بها والغرض من الاعلان هو التعريف بنفسها و اقناع الآخرين بها وبأهدافها و كسب المزيد من الانتصار والمؤيدين لها .

١٢- شرط ان يكون للحكومة برنامج عمل وزاري يشمل كافة نشاطات الوزارات و يمتد طيلة الدورة الانتخابية ومقسم علي مراحل، بحيث يمكن متابعته وتصويبه وتعديل مساراته، اولاً وقبل كل شيء علي المعارضة ان لاكتف بالنقد والاعتراض فقط انما تطرح بدائل وحلول مقنعة وامكانية تطبيقها. (٣)

و خلاصة القول ان للمعارضة السياسية شروط متعددة ومتنوعة و متداخلة مع بنيتها و وظائفها و لعل ابرزها ضرورة المراقبة الدائمة و المستمرة لايداء الحكومة او بتقويم اعمالها و انتقاد الممارسات التي تقوم بها و المتعارضة مع القوانين و الانظمة و مصالح الدولة فهي بهذا تمثل مؤسسة في الدولة و المجتمع وتحد من الممارسات الخاطئة للحكومة .

١٣- لا يشترط ان تكون المعارضة معادية للحكومة علي طول الخط اذ ان للمصالح الوطنية العامة دوراً في التقريب بين مواقف المعارضة الحكومية كلما دعت الضرورة لذلك وعلي المعارضة ان لا تثير قضايا جانبية قد تسبب حرجاً كبيراً للحكومة، وقد تؤثر احياناً حتي علي سمعة البلاد .

(١) لمعرفة المزيد يراجع التالي :-

-دورثي بيكلس : الديمقراطية، ترجمة، زهدي جار الله ، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص ١٥٠ .
-محمد سليم محمد غزوي : الوجيز في نظام الانتخاب، دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٠، ص ٥٣ .
-موريس دو فرجية : المؤسسات السياسية و القانون الدستوري و الانظمة السياسية الكبرى، ترجمة ، جورج سعد ، ط ١، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع ، بيروت ١٩٩٢، ص ١٣٢ .
-سليمان صالح الغويل : ديمقراطية الاحزاب السياسية و الجماعات الضاغطة ، ط ١ ، منشورات جامعة قاربيونس، بنغازي ، ٢٠٠٣، ص ٨٠ .
-خضر خضر : مصدر سابق ، ص ٢٣٧ .
-خليل العناني : مصدر سابق ، ص ٤٨٠ .
-نيفين عبد الحق مصطفى : مصدر سابق ، ص ٢٢ .
(٢) عصام سليمان : مصدر سابق ، ص ٢٥٧ .

الخاتمة

في نهاية بحثنا هذا من المفيد الإشارة الى ان المعارضة السياسية تعد مرتكزاً جوهرياً لا يمكن اغفاله او التغاضي عنه سيما في النظم السياسية الساعية لتحقيق الديمقراطية ؟ وعليه اعتبرها البعض بأنها احد المؤسسات السياسية والدستورية، والتي من خلال توافر الشروط الذاتية والموضوعية لها تضمن تحقيق السلم الاجتماعي وحالة التوازن السياسي لعمل برلمانات العالم .

ولكننا لاحظنا وسيما في العراق انه لا وجود ولا دور ولا سمات او اهداف للمعارضة السياسية، بحث اضحت احدي وسائل التعبير عن المعارضة السياسية اما ممارسة العنف، او العزوف عن العمل السياسي، وهذا يعكس عمق «الازمة التغييرية» في النظام السياسي العراقي الذي اضحي غير قادر وربما حتي عاجز عن ايجاد مؤسسات سياسية واليات دستورية تحافظ علي «الديمقراطية»، مما غيب دور المعارضة السياسية، بشكل واضح . وعليه حاولنا طرح ابرز منظومات المعارضة السياسية سواء ان كانت مؤسساتية مثل الاحزاب السياسية، او من خلال دورها الحركي كجماعة ضغط تمارس دورها علي صانع القرار لاجل المصلحة العامة للمجتمع، وذلك لكونها هيئات تراقب الحكومة وتنتقدها وتستعد للحلول محلها، او كونها نشاط يتمثل في ممارسة دور الرقابة والنقد في تعديل سلوك الحكومة، ولكن مهما تكلمنا عن المعارضة السياسية فهي لا تتعدي الخصائص التالية من حيث كونها نسبية وتناسبية وغير مستقرة كونها تتأرجح بين القوة والضعف وفقاً لما هو سائد من اجواء سياسية تسيطر علي طبيعة عمل النظام السياسي عموماً . ومن هنا وجدنا ان للمعارضة السياسية تكتيكات وستراتيجيات تضعها من اجل الوصول الي هدفها المركزي الا وهو «الاستيلاء علي السلطة» سواء بالاساليب العنيفة او الاقتناع او كسب المؤيدين والانتصار من اجل خلق استشعار جماهيري بأن النظام الحالي يعاني من ازمات غير قادر علي حلها الا بحلول الفئات الممثلة للمعارضة السياسية .

ورغم وجود بعض الانظمة السياسية الكابحة والمعيقة والمشوّهة لعمل المعارضة السياسية، الا انها تظل ركيزة مهمة في النظم الديمقراطية ومؤشراً واضحاً علي رقي النظام السياسي وفعالية مؤسساته الدستورية والحزبية و علي التداول السلمي للسلطة، اضافة الي دورها الايجابي والمهم في تقويم اداء مؤسسات الدولة . ولعل عمل المعارضة السياسية يحتاج الي ركيزة فكرية تستند عليها وتنطلق منها، الا وهي «الحرية والديمقراطية»، ومتي ما وضعت قيود علي هاتين الركيزتين سنتوقع بداءة ان عمل المعارضة السياسية يشوبه الكثير من العقبات، وربما حتي الفشل، هذا الامر سيعكس لنا وجود ازمة حقيقية في المشاركة السياسية، وفي الشرعية، والمشروعية التي لا بد ان تتحلي بها الانظمة الديمقراطية . وعليه تحتاج المعارضة السياسية الي ضرورة الاعتراف بها رسمياً وقانونياً بحيث تكون قادرة علي الاعلان عن نفسها و رؤاها وافكارها ومناهجها بحرية كاملة، وهذا يحتاج توافر الشفافية العالية التي تتيح لها الحصول علي المعلومات لتقويم اداء النظام السياسي وصولاً الي تغييره واستلام زمام مبادرة قيادة العمل السياسي، والوصول الي هدفها المركزي الا وهو «الاستيلاء علي السلطة السياسية» . وعليه يمكن القول ان الحكم علي فعالية او عدم فعالية النظام السياسي الديمقراطي ينعكس من خلال مراة فاعلية المعارضة السياسية .

نتائج الدراسة

- ١-المعارضة السياسية سمة اساسية من سمات الانظمة الديمقراطية .
- ٢-تحتاج المعارضة السياسية الي مؤسسات وقيم وتشريعات تمكنها من ممارسة دورها الاساسي .
- ٣-يتنوع عمل المعارضة السياسية وفقاً لطبيعة النظام السياسي من ممارسة اعمال العنف وصولاً الي الثورات،الي ممارسة اعمال الضغط وكسب التأييد والمناصرة لبرنامجها من اجل تقويم اداء النظام السياسي .
- ٤-للمعارضة السياسية اهداف متعددة تصب في تحقيق الامن والسلم المجتمعيين .
- ٥-لا معارضة سياسية فاعلة الا بوجود الاحزاب السياسية .
- ٦-تمارس المعارضة السياسية دور رقابي مهماً علي اداء الحكومة،وعليه تعد الشفافية ركيزة اساسية لعملها ،حيث انها تسهل حصولها علي المعلومات اللازمة لانطلاق عملها .
- ٧-القرار السياسي في المجتمعات الديمقراطي هو من صنع المعارضة السياسية،بقدر ماهو من صنع الفئة الحاكمة.
- ٨-مستوي تحرك المعارضة السياسية يعتمد علي مستوي الحرية التي يتبعها النظام السياسي .
- ٩-الديمقراطية،والحرية،والتعددية السياسية،والشفافية،والشرعية والمشروعية،متي ماتوفرت نستطيع ان نقول هنالك معارضة سياسية فعلية حقيقية .

قائمة المصادر

أولاً :- الكتب باللغة العربية

- ١- اشرف مصطفى توفيق : المعارضة، دار العربي، للنشر والتوزيع، القاهرة، «د.ب.ث» .
- ٢- امام عبد الفتاح امام : الطاغية دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٤ .
- ٣- ثروت بدوي : النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥ .
- ٤- ثناء فؤاد عبدالله : اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٧٧ .
- ٥- حميد حنون خالد : الانظمة السياسية، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٥ .
- ٦- خضر خضر : مفاهيم اساسية في علم السياسة، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط٢، طرابلس، لبنان، ٢٠٠٨ .
- ٧- خليل العناني : دور المعارضة في ترسيخ الاستبداد، مجموعة باحثين في «دراسات الديمقراطية في الوطن العربي» مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١ .
- ٨- سعاد الشرقاوي : النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥ .
- ٩- سعد الدين ابراهيم : الشرعية في أنظمة الحكم العربية، مجموعة باحثين في «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي»، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤ .
- ١٠- عصمت سيف الدولة : الاستبداد الديمقراطي، دار الكلمة، للنشر، بيروت، ١٩٨١ .
- ١١- صباح مصطفى المصري : النظام الحزبي دراسة تأصيلية ومقارنة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ٢٠٠٧ .
- ١٢- صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني : الانظمة السياسية، توزيع المكتبة القانونية، بغداد، ١٩٩١ .
- ١٣- عبد الحميد رشيد : التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، مناقشة فكرية وامثلة لتجارب دولية، دار المدي للثقافة والنشر، بيروت، ٢٠٠٣ .
- ١٤- عبد الاله بليقريز : المعارضة والسلطة في الوطن العربي، مجموعة باحثين، في «أزمة المعارضة السياسية في الوطن العربي»، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١ .
- ١٥- عصام سليمان : مدخل الي علم السياسة، دارنظال، ط٢، بيروت، ١٩٨٩ .
- ١٦- علي خليفة الكواري : أزمة الديمقراطية في البلدان العربية، دار الساق، بيروت، ٢٠٠٤ .
- ١٧- كريم يوسف كشاكش : الحرية في الانظمة السياسية المعاصرة، منشأة المعارف، الاسكندرية، ط١، ١٩٨٧ .
- ١٨- محمد سعيد ابو عمود : النظم السياسية في ظل العولمة، ط١، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٨ .
- ١٩- محمد سليم محمد غزوي : الوجيز في نظام الانتخابات، دار وائل، عمان، ٢٠٠٠ .
- ٢٠- منذر الشاوي : فلسفة الدولة، دار الذاكرة، بغداد، ط٢، ٢٠١٢ .
- ٢١- موريس دوفيرجية : في المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، ترجمة جورج سعد، ط١، المؤسسة الجامعية، بيروت، ١٩٩٢ .
- ٢٢- نيفين عبد الحق مصطفى : المعارضة في الفكر السياسي الاسلامي، ط١، مكتبة الملك فيصل الاسلامية، القاهرة، ١٩٨٥ .
- ٢٣- وليم زارتمان : المعارضة كدعامة للدولة، مجموعة باحثين في «الامة والدولة الاندماج في الوطن العربي»، ج٢، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩ .

الكتب باللغة الاجنبية :

1. Maurice Daverger . Les,parties Politiques , Armand Colin , Paris , 1979 .
2. Robert A. Dahl , Democracy and its critics New Haven , ct : Yale university Press, 1989 .
3. Patterns of oppositions ,in : Robert A. Dahl (ed) political oppositions Westerns in Western Democracies , New Haven , cti , gaie university , press,1955